

## ملائمة التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل

(دراسة ميدانية على أقسام المحاسبة - كليات الاقتصاد - جامعة بنغازي وفروعها)

انتصار عاشور عيسى

إدارة مصارف

فرج محمد عمر

دبلوم عالي محاسبة

E-mail address: [aamzoubi@gmail.com](mailto:aamzoubi@gmail.com)

د. أكرم علي زوبي

كلية الاقتصاد - جامعة سرت

رحاب رجب عاشور

دبلوم عالي محاسبة

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي المحاسبي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد بجامعة بنغازي وفروعها، واقتصرت هذه الدراسة على اقسام المحاسبة في جامعة بنغازي وفروعها فقط نظرا لصعوبة الانتقال بين الجامعات الليبية في مساحات شاشعة ومترامية الاطراف في ظل الظروف الامنية الحالية ونقص السيولة وضيق الوقت،. واتبعت الدراسة المنهج الاستدلالي المنطقي من خلال تبني بعض معايير الاعتماد البرامجي للدراسات الجامعية والتي وجدت اساسا ايضا بمتطلبات سوق العمل، ولتحقيق الهدف من الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة عشوائية من اعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في جامعة بنغازي وفروعها، وتوصلت هذه الدراسة من خلال الجوانب الميدانية والتحليلية بأن مدى ملائمة مخرجات التعليم المحاسبي في جامعة بنغازي كانت في المستوى المتوسط وبمتوسط حسابي عام 7549.2. وتوصي الدراسة بالقيام بدراسات مستقبلية حول نفس الموضوع ولكن في جامعات ليبية اخرى وتخصصات اخرى، ومن وجهات نظر مختلفة مثل ارباب العمل والطلاب.

**الكلمات الدالية:** التعليم المحاسبي، متطلبات سوق العمل، الاعتماد البرامجي، جامعة بنغازي وفروعها.

## المقدمة

يعد التعليم أحد الاحتياجات الأساسية لكل المجتمعات لذلك عملت كافة الدول علي التطوير والتحسين المستمر وتحقيق أعلى المستويات الممكنة للنظام التعليمي من خلال المؤسسات التعليمية بما يفي احتياجات المجتمع ويتلاءم مع التقدم العلمي السريع الذي تشهده هذه الأيام (الطبيب ، 2011)، كما تعتبر جودة التعليم الركيزة الأساسية لإدارة ناجحة إلا أن جودة التعليم ليست هبة إنما تصنعها الأمم وتشرها الشعوب وتبذل من أجلها الوقت والجهد والمال والمثابرة.

وقد انطلقت المؤسسات الأكاديمية متمثلة في الجامعات والمعاهد لتبني مفاهيم وتطبيقات تهدف للعمل على التحسين المستمر في مخرجات العملية التعليمية وذلك من خلال رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها بما يضمن حصول الخرجين لديهم على المعارف الأساسية التي تؤهلهم إلى التفاضل، و ملائمتها لاحتياجات سوق العمل في كافة المجالات العملية بكفاءة عالية علي المستوى العملي والعلمي، وقد اعتمدت في ذلك على نظام الجودة والذي يركز أساسا علي توفير الأدوات والأساليب المتكاملة التي تساعد المؤسسات التعليمية علي تحقيق نتائج مرضيه (العضاضي ، 2011).

## الدراسات السابقة:

طفت إلى السطح - قبل اربعة عقود مضت - مسألة الفجوة بين النظرية والممارسة العلمية (التطبيق) في المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة الادارية بصفة خاصة (Scapens, 1985; Scapens, 1991)، حيث تم إلقاء اللوم على المحاسبون الاكاديميون في محاسبة التكاليف لتبسيط الامثلة التي تدرس للطلاب في أقسام المحاسبة بالجامعات الامريكية (Johnson and Kaplan, 1987; Zoubi, 2011; Zoubi and Alkizza, 2015)، وأكد Kaplan (1984) بأنه يجب على الباحثون والاكاديميون في المحاسبة مغادرة مكاتبهم ودراسة الممارسات المحاسبية المبتكرة في الشركات، لأنها تستجيب للتغيرات في بيئتها من خلال إدخال ترتيبات تنظيمية جديدة وتكنولوجيا جديدة، وبالتالي ظهرت الحاجة الملحة الى الموازنة والملائمة بين ما يتم تدريسه للطلاب وما هو موجود في الواقع العملي (متطلبات سوق العمل).

حددت دراسة Watty (2005) بعض الاسباب المحتملة لعدم مشاركة الاكاديميين في برامج ضمان الجودة على المستوى الجامعي في استراليا، كما أن أهم ما توصل إليه دراسة Abayadeera (2014) and Watty وجود الثقة المنخفضة لاعضاء هيئة التدريس الجامعيين في تدريس المهارات العامة المطلوبة للنجاح الوظيفي للخريجين، ومع ذلك، يدرك اختصاصيو التعليم الجامعي توقعات صاحب العمل للمحاسبين الخريجين من حيث المهارات العامة والتي أشار اليها أصحاب العمل بأن العديد من المهارات العامة لا تتوفر في خريجي المحاسبة في سيريلانكا.

أظهرت نتائج دراسة Abdulla et al. (2014) بأن أصحاب العمل في الكويت يركزون في عمليات التوظيف على معرفة الخريجين ومهاراتهم وقدرتهم على العمل داخل المجموعات، ولكن يعلقون بمستوى

منخفض الأهمية على القدرات الشخصية للخريجين، وخلصت الدراسة إلى أن عوامل التوظيف تتأثر بخصائص خلفية أصحاب العمل، طبيعة الشركة وحجمها وملكيته سواء كانت عائلية أو خاصة/عامة (ملكية مشتركة) أو حكومية. وفى السياق ذاته أكدت دراسة (Asonitou, 2015) على وجود الفجوة بين المهارات والقدرات المتوقعة لخريجي المحاسبة في اليونان والمهارات والقدرات الفعلية لهم في مختلف المجالات المهنية، في الإطار اليوناني، بدأت الحاجة إلى إعادة تنظيم هيكل التعليم المحاسبي في اتجاهات وتحولات التعليم المحاسبي الدولي.

انهيار كبرى الشركات العالمية مثل Enron, Tyco, WorldCom and Health South بسبب الفضائح المالية (Coglianese, 2007) وتورط أحد أكبر مكاتب المحاسبة - Arthur Andersen - في فضيحة محاسبية تعرف بعمليات الاستثمار في الوحدات ذات الأغراض الخاصة - مع شركة Enron (Nelson et al., 2008) وفضائح أخرى مع عملاء آخرون كبداية شركة المحاسبة مبالغ طائلة متمثلة في تعويضات مالية (Waste Management (Cahan et al., 2011) وعليه قدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن العديد من الإصلاحات والتي من خلالها طرح بعض الانتقادات للتعليم المحاسبي منها على سبيل المثال لا الحصر: الفشل في تقديم سلوك مهني واخلاقي نموذجي، غياب النقد، وفشل المساعي العلمية (Amernic and Craig, 2004).

في المقابل ابرزت دراسة (Maatoug, 2014) عدد من المشاكل في التعليم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من أهمها انخفاض عدد الطلاب الذين اختاروا دراسة المحاسبة بشكل كبير وكانت التخصصات الأخرى تستغل الفرص التي كانت في السابق تحتلها المحاسبة، ومن المشاكل الأخرى التي تم تحديدها أن المناهج الدراسية كانت ضيقة للغاية وغالباً ما عفا عليها الزمن أو غير ذات صلة بالتطورات الحديثة، وكما تم التركيز على مصالحي المحاضرين بدلاً من متطلبات السوق، وأخيراً، تم التأكيد على تدريس المحتوى من خلال الحفظ الذي أدى إلى الافتقار إلى الإبداع وتنمية المهارات. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك نقص في التوجه الاستراتيجي وتطوير الأكاديميين وأنظمة المكافآت.

في بعض الدول العربية بما فيها ليبيا، لعبت السياسة دوراً حيوياً في تشكيل وتكوين التعليم المحاسبي، كما أن برنامج المحاسبة المبكر في كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية كان توجهاً بريطانياً بالكامل (Buzied, 1998) ومن جانبه يري (Shareia, 2010) أن بيئة الأعمال الليبية تتطلب مهنة محاسبة محترفة ومؤهلة تأهيلاً جيداً، في سياق متصل تشهد ليبيا حالة عدم الاستقرار المؤسسي والعوامل الثقافية الفريدة، وعليه تواجه مهنة المحاسبة في ليبيا تحديات تعليمية وقانونية.

وحددت دراسة (Ahmad and Gao, 2004) القضايا الرئيسية التي يواجهها حالياً اختصاصيو المحاسبة في ليبيا، متمثلة في: نقص المؤهلين أكاديمياً في المحاسبة؛ عدم ملاءمة المناهج المستوردة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ المزج غير الملائم بين التدريس الأكاديمي والتطبيقات المهنية للمناهج المحاسبية؛ وعدم كفاية البحوث المحاسبية، وفى السياق الليبي، افادت دراسة (Tamtam et al., 2011) بأن حظر اللغات الأجنبية أدى إلى نقص المهارات اللغوية المتنوعة وبالتالي انخفاض قدرة الطلاب على

استخدام البيانات المتاحة بسبب الحواجز اللغوية، وبسبب ذلك ارتفعت معدلات البطالة بين الخريجين، بسبب عدم ملائمتها لسوق العمل المحلي و/أو الدولي.

في إطار التغييرات المستمرة والمتسارعة التي يشهدها العالم اليوم في مجالات التكنولوجيا وعمليات العمل والتحولت المؤسسية العالمية، تسعى شركات الأعمال والحكومات جاهدة لتأمين العمالة المختصة والمتخصصة والماهرة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تعاليم عالي مبني على اساس وقواعد ومبادئ ومعايير علمية محددة مسبقا، والتي تهدف اساسا الى ربط مخرجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، لذا فقد ركزت العديد من الدراسات والادبيات السابقة - المهتمة بالتعليم العالي المحاسبي سواء الجامعي او التقني - على المناهج والتدريس (البرنامج التعليمي) واعضاء هيئة التدريس والطلاب (الشئون الطلابية) (Apostolou et al., 2013; Apostolou et al., 2015, 2016, 2017b, 2017a), وتعتبر هذه العناصر من أهم مرتكزات العملية التعليمية الجامعية، وهذا ما جعلها من أولويات هذه الدراسة

### مشكلة الدراسة:

رغم ازدياد أهمية التعليم العالي لدي جميع الدول العربية إلا إن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت له بخصوص تدني جودة ونوعية مخرجات تعليمية، وعدم مواءمة مخرجاته لحاجات سوق العمل وأدي ذلك إلى ظهور توجه قوي يرمي إلى السعي الجاد للارتقاء بكفاءة التعليم العالي من خلال تحسين جودة التعليم لمخرجاته وضبط تلك الجودة باستخدام معايير ونظم جودة تعليمية شاملة.

ويشير مركز ضمان جودة التعليم العالي في ليبيا إلى إن شأن الجودة ومتطلباتها وضمانها واليات ضبطها صار هاجس الجميع دون استثناء، كما يشير تقرير مركز الجودة إلى مجموعه من الأهداف التي من شأنها أن تكفل ضمان الجودة للتعليم العالي وعلاقتها بسوق العمل، وقد جاءت نظم التعليم العالي الحديثة لتلبية الحاجة المتزايدة للموارد البشرية المؤهلة، وقد نتج عن هذه الحاجة الملحة القيام بالتوسع في أنظمة التعليم العالي الحديثة، وذلك لان التعليم هو مصدر المعرفة ومهارة للأفراد والمجتمع من خلال مشاركة نقل المعرفة.

مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي المحاسبي - متمثلة في تطبيق بعض معايير الجودة (بعض معايير الاعتماد البرامجي في الدراسات الجامعية) - لمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة؟

### هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل اساسي الى التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي المحاسبي لمتطلبات سوق العمل الليبي، ولتحقيق هذا الهدف تمت صياغة الاهداف الفرعية التالية:

1. توفر متطلبات سوق العمل في مخرجات التعليم المحاسبي.
2. بيان أي اختلافات بين آراء المستقصى منهم حيال مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في كونها من الدراسات الأولية التي اهتمت بمدى ملائمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في اقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد بجامعة بنغازي وفروعها.

### فرضيات الدراسة

تضمنت هذه الدراسة عدداً من الفرضيات ذات العلاقة المباشرة بأهداف التي تم تحديدها لوصف وفهم المشكلة موضوع البحث، وهذه الفرضيات هي:

#### الفرضية الرئيسية الأولى:

"لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي - متمثلة في تطبيق بعض معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - بمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها " وتتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي - متمثلة في تطبيق مؤشرات اعضاء هيئة التدريس كأحد معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - بمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها "

الفرضية الفرعية الثانية: "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي - متمثلة في تطبيق مؤشرات البرنامج التعليمي كأحد معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - بمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها "

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي - متمثلة في تطبيق مؤشرات الشؤون الطلابية كأحد معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - بمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها "

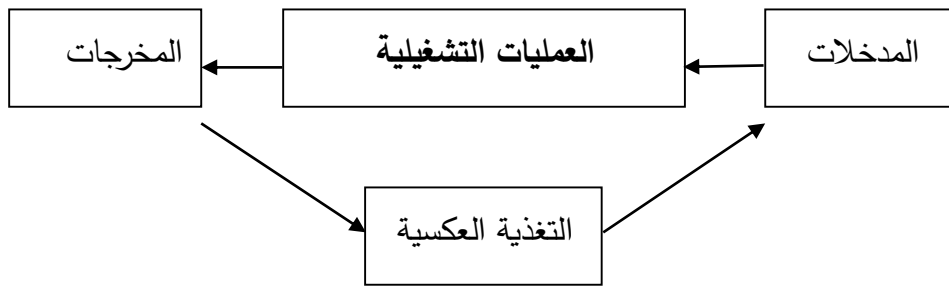
#### الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حيال ملائمة مخرجات التعليم العالي المحاسبي بمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها والتي تعزي إلى العوامل الديموغرافية للدراسة". وتتنقسم هذه الفرضية إلى أربعة فرضيات فرعية على حسب الخصائص الشخصية (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، الخبرة في مجال التدريس، الخبرة في مجال البحث العلمي).

## الإطار النظري

## مفهوم التعليم الحاسبي:

يمكن النظر الى التعليم الحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق اهدافه والتي كما هي موضحة بالرسم ادناه:



شكل رقم (1) التعليم الحاسبي

المصدر: من اعداد الباحثين

تتمثل المدخلات في الاشخاص الراغبين في الانخراط في تعليم ممارسة العمل الحاسبي، وتتضمن العمليات التشغيلية الوسائل التعليمية التي تستخدم في التزود بالمهارات الحاسبية، في حين أن المخرجات تكون بمثابة الاشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة مهنة المحاسبة (بن صالح، 2014).

## تعريف الجودة:

بدأت تظهر العديد من التعريفات للجودة في التعليم العالي في منتصف وأواخر الثمانينيات بما في ذلك: "الجودة هي الملاءمة للغرض"؛ و "الجودة تحدها الدرجة التي يتم بها الوفاء بالأهداف المحددة مسبقاً" (Watty, 2005 : 121)، تطور مفهومها الى ضمان الجودة هدفها الاساس يكمن في ملائمة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات سوق العمل، حيث واصدر لها المعايير الخاصة بالتعليم العالي بصفة عامة، ولكن يمكن تطبيقها على كافة العلوم بما فيها التعليم الحاسبي، متطلبات ضمان الجودة في التعليم العالي قسمت الى اعتماد مؤسسي والآخر برامجي،

## الاعتماد البرامجي:

يمنح هذا النوع من الاعتماد عادةً للبرامج الأكاديمية المتخصصة وذلك بعد حصول المؤسسة أو مرورها واجتيازها للترخيص الأولي أو الاعتماد العام وهذا لا يمنح إلا بعد مرور سنة واحدة من تخريج الدفعة الأولى على الأقل وذلك لضمان الحصول على تقييم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم ونشاطاتهم البحثية وخبراتهم، وسجلاتهم الأكاديمية

وتوفير مصادر التعليم المختلفة (Haug, 2003)، يركز هذا الاعتماد على معايير محدده في البرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها الجامعة والمعهد بشكل منفرد بعد اعتماد برنامج دراسي محدد، وتركز عملية مراجعة الاعتماد الأكاديمي على برنامج أو قسم أو منهج دراسي واحد فقط (العزوي، 2016)، وهذا النوع من الاعتماد يكون إلزامياً تقوم به مثلاً وكالة ضمان جودة التعليم العالي في بريطانيا وهي مستقلة تضع معايير تضمن وتراقب استمرار ضمان تطبيقاتها وتطويرها ويلعب دوراً شبيهاً مجلس اعتماد التعليم العالي في أمريكا و المؤسسة الأوروبية لتطوير الإدارة في أوروبا (الطائي وآخرون، 2008).

ويشار إليه أحياناً الاعتماد التخصصي فهو مجموعة المعايير الكفيلة بتوفير الجودة في البرامج الدراسية وهيبتها ومكانتها الأكاديمية وقدرتها على تهيئة وإعداد الخريجين المؤهلين لممارسة المهنة في حقل الاختصاص (Van Damme, 2004)، ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك أكثر من أربع عشرة مؤسسة غير حكومية طوعية للاعتماد البرامجي وهي تهدف إلى الحكم على ما إذا كانت البرامج الدراسية ملائمة لتهيئة الخريجين وإعدادهم لدخول سوق المهنة، ومن هنا ارتباط الاعتماد البرامجي في أمريكا بحق الترخيص لممارسة المهنة رغم أنه لا يعني بالضرورة حق ممارسة المهنة في بعض الأحيان والحديد في الاعتماد التخصصي في بريطانيا هو شمول لجميع التخصصات الدراسية، وفي الوقت الذي يركز فيه الاعتماد التخصصي على مداخلات العملية التعليمية (الوادي والآخرون، 2016).

### الدراسة الميدانية

تم في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى الإجراءات العملية التي قام بها الباحثون وصولاً إلى نتائج الدراسة، حيث يتضمن حدود الدراسة، وطريقة البحث المستخدمة لتجميع وتحليل البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، نتائج الدراسة، وأخيراً اختبار فرضيات الدراسة.

### حدود الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة في ظل وجود ثلاث محددات أساسية وهي: حدود موضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على مدى ملائمة مخرجات التعليم المحاسبي في جامعة بنغازي لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

حدود مكانية وزمنية: طبقت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد بجامعة بنغازي وفروعها لغرض استقصاء آرائهم حيال مدى ملائمة مخرجات التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل وفي فترتان مختلفتان الأولى خلال شهر 5/2017 والثانية في شهر 4/2018.

## مصادر جمع البيانات

يوجد مصدران متعارف عليهما لتجميع البيانات في البحوث العلمية، الأول من المصادر الأولية، والآخر من المصادر الثانوية (Blumberg et al., 2005; Saunders et al., 2007) والمصادر الأولية لتجميع البيانات في هذه الدراسة تتمثل في استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة المكونة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعة بنغازي وفروعها، في حين استخدمت المقابلة الشخصية كطريقة لتجميع بيانات أولية مساعدة للأداة الرئيسية، وذلك لتوضيح بعض النقاط أو الفقرات في صحيفة الاستبانة والتي قد يشوبها بعض الغموض، بالإضافة للاستفسار عن بعض النقاط المتعلقة بمعايير الاعتماد البرامجي ومتطلبات سوق العمل.

## أداة الدراسة

تم بناء استمارة الاستبيان من خلال تطوير بعض المعايير الخاصة بالاعتماد البرامجي للدراسات الجامعية على اعتبار أنها محاور للدراسة والمقسمة إلى مؤشرات والتي اعتبرت فيما بعد فقرات لاستمارة الاستبيان، والتي قسمت إلى جزئيين رئيسيين هما: البيانات الديموغرافية عن المشاركين في الدراسة (مثل المؤهل العلمي والدرجة العلمية والخبرة التدريسية والخبرة البحثية)، في حين خصص القسم الثاني لمحاور الدراسة والمتمثلة في بعض معايير الاعتماد البرامجي وهي: أعضاء هيئة التدريس، البرنامج التعليمي، الشؤون الطلابية.

## صدق فقرات استمارة الاستبانة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال العلوم المحاسبية والإدارية وعلم الاجتماع لما لهم من خبرة في هذا المجال، وطلب منهم إبداء الرأي حول محاور استمارة الاستبيان، وبناء على مقترحات وملاحظات المختصين فقد تم تعديل استمارة الاستبانة عدة مرات حتى ظهرت الاستمارة في صورتها النهائية والتي وزعت فيما بعد على أعضاء هيئة التدريس المستهدفين بالدراسة.

## ثبات فقرات استمارة الاستبانة

أما ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف. ولقياس مدى ثبات الاستبانة استخدام الباحثون معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من الثبات (معامل الثبات) فقرات وأبعاد الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات يتم الحصول على معامل الصدق المحسوب لأبعاد وفقرات الدراسة، كما هي مبينة في الجدول (1) أدناه:



جدول (1) معامل الثبات و الصدق

ت	البيان	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
1	هيئة التدريس	4	83.1%	91.1%
2	البرنامج التعليمي	4	85.3%	92.3%
3	الشؤون الطلابية	4	68.4%	82.7%
	المتوسط العام	16	91.7%	95.6%

تشير النتائج في الجدول أعلاه أن معامل الثبات لجميع أبعاد وفقرات لاستمارة الاستبيان قد بلغ 92% تقريبا، كما أن جميع الأبعاد تحصلت على معاملات ثبات مرتفعة جداً تفوق 60%، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة عالية من التميز، وعليه يمكن اعتبار هذه المعاملات مفيدة للدراسة مما يؤهلها تكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذا الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة ويجعل منها صالحة لأغراض التحليل والدراسة.

### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة كليات الاقتصاد بجامعة بنغازي مما يحملون مؤهلات علمية (دكتوراه وماجستير) وباختلاف درجاتهم العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، محاضر مساعد) وقد تم استبعاد فئة الدرجة العلمية الأدنى (معيد) من مجتمع وعينة الدراسة، وذلك لعدم حصولهم على المؤهل العلمي المطلوب، فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، حيث تم توزيع عدد (50) استمارة استبيان، وقد تم استرجاع عدد من الاستمارات الموزعة بلغت (39) استمارة منها عدد (34) قابلة للتحليل، وبالتالي تكون نسبة الاستجابة (68%) وهذه النسبة يمكن اعتبارها مقبولة نسبياً.

### التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

**المؤهل العلمي:** تم تقسيم هذا المتغير إلى إجابتين هما دكتوراه وماجستير، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (2) يبين المؤهل العلمي

النسبة	العدد	البيان
23.5	8	دكتوراه
76.5	26	ماجستير
100.0	34	الاجمالي

يتضح من الجدول رقم (2) أن أفراد العينة من ذوي المؤهل العلمي الماجستير عددهم (26) بنسبة (76.5%) أما الباقي هم من حملة مؤهل الدكتوراه عددهم (8) بنسبة (23.5%).

**الدرجة العلمية:** تم تقسيم متغير الدرجة العلمية إلى خمس إجابات هي درجة (أستاذ ، أستاذ مساعد ، محاضر ، محاضر مساعد) وتم الحصول على الإجابات والجدول التالي يبين أهم النتائج:

جدول رقم (3) يبين الدرجة العلمية

النسبة	العدد	البيان
47.1	16	محاضر مساعد
41.2	14	محاضر
711.	4	أستاذ مساعد
100.0	34	الاجمالي

يتبين من الجدول رقم (3) أن الدرجة العلمية (محاضر مساعد) تحصلت على العدد الأكبر من المشاركين بعدد (16) من أصل 34 أي بنسبة (47.1%) ، يليها درجة (محاضر) بعدد (14) مشاركين وبنسبة (41.2%) ، وأخيراً درجة أستاذ مساعد بعدد (4) وبنسبة (11.7%).

**الخبرة:** تم تقسيم الخبرة التدريسية والخبرة في البحث العلمي إلى خمس إجابات، والجدول التالي يبين أهم النتائج:

جدول رقم (4) الخبرة في التدريس و البحث العلمي

الخبرة في البحث العلمي			الخبرة في التدريس			البيان
النسبة التراكمية	النسبة	العدد	النسبة التراكمية	النسبة	العدد	
47.1	47.1	16	35.3	35.3	12	اقل من 5 سنوات
70.6	23.5	8	64.7	29.4	10	من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات
76.5	5.9	2	76.5	11.8	4	من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنوات
94.1	17.6	6	94.1	17.6	6	من 15 سنوات إلى اقل من 20 سنوات
100	5.9	2	100	5.9	2	من 20 سنوات إلى اقل من 25 سنوات
	100	34		100	34	الاجمالي

يتضح من الجدول رقم (4) أن توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة أن أفراد العينة الذي تقل خبرتهم عن (5 سنوات) عددهم (12) بنسبة (35.3%)، في حين ما نسبته (29.4%) وعددهم (10) من أفراد عينة الدراسة تقع خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10)، بينما أثنان من أعضاء هيئة التدريس بنسبة (5.9%)

كانت خبرتهم (من 20 سنوات إلى أقل من 25 سنوات). يتبين من الجدول ذاته أن توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة في مجال البحث العلمي والذين تقل خبرتهم عن (5 سنوات) عددهم (16) بنسبة (47.1%)، في حين ما نسبته (5.9%) كانت نسبة لعدد اثنان من أعضاء هيئة التدريس.

## التحليل الإحصائي

### التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم إتباع العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام SPSS ([Statistical Package for the Social Sciences](#)) حزمة الإحصاء للعلوم الاجتماعية، ومن هذه الأساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي، وفي البداية قام الباحثون بإجراء اختبار الاعتدال Test of Normality من نوع Q-Q Plots لكل بعد من أبعاد الدراسة على حدة، ثم لجميع أبعاد الدراسة مجتمعة، وذلك لتبين ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار اتضح أن البيانات موزعة طبيعياً، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المعلمية (Parametric Tests).

### إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:

اعتمد الباحثون نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد المدى كمقياس خماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقية) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5 - 1 = 4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5 = 0.80) ثم تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، وهكذا كما هي في الجدول أدناه حيث سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة و المتمثلة في المتوسط الحسابي أبعاد الدراسة تقع في أي مستوى من المستويات الخمس المذكورة (منخفض جداً، منخفض، متوسط، عالي، عالي جداً).

#### جدول (5) مستوى مؤشر متطلبات ضمان الجودة

مدى المؤشر	مستوى مؤشر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس
من 1 إلى أقل من 1.80	منخفض جداً
من 1.8 إلى أقل من 2.60	منخفض
من 2.6 إلى أقل من 3.40	متوسط
من 3.4 إلى أقل من 4.20	عالي
من 4.2 إلى أقل من 5	عالي جداً

## اعضاء هيئة التدريس:

تم تقسيم هذا المعيار إلى عدد (4) فقرات ، والجدول رقم (6) يبين الإجابات المتحصل عليها من عينة دراسة بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب ومستوي كل فقرة من فقرات البعد.

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب ومستوي الفقرات لبعد هيئة التدريس

مستوى الفقرة	الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاعتماد البرمجي للدراسة الجامعية اعضاء هيئة التدريس
متوسط	3	0.529	1.152	2.647	1 يتوفر بالمؤسسة دليل يتضمن واجبات وحقوق أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة
متوسط	2	0.576	0.977	2.882	2 تراعي المؤسسة المؤشرات الكمية بهذا الدليل والمتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.
منخفض	4	0.482	0.925	2.412	3 توجد خطط وبرامج واضحة لتطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًا.
عالي	1	0.718	0.988	3.588	4 أن يكونوا أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة في تخصص الحاسبة.
		0.576	0.826	2.882	المتوسط العام

يلاحظ من الجدول (6) أن الفقرات الاولى والثانية قد تحصلتا على مستوى متوسط، ولكن الفقرة الثالثة تحصلت على مستوى منخفض بمتوسط حسابي (2.411) وانحراف معياري (0.93934) والفقرة الرابعة كان مستوها عالي بمتوسط (3.588) وانحراف معياري (0.988)، في حين كان المتوسط العام للبعد في المستوي المتوسط وبمتوسط حسابي (2.882) وانحراف معياري (0.826) وبأهمية نسبية بلغت 57.6٪.

## البرنامج التعليمي:

تم تقسيم هذا المعيار إلى عدد (4) فقرات ، والجدول (7) يبين الإجابات المتحصل عليها من عينة الدراسة بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب ومستوي كل فقرة من فقرات البعد.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب ومستوي الفقرات لبعده البرنامج التعليمي

مستوى الفقرة	الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية البرنامج التعليمي
متوسط	1	0.576	1.094	2.882	1 يتم اختيار منسق البرنامج (القسم أو الشعبة) بناء علي صلاحيات محددة ومعلنة ، وله مهام ومسؤوليات محددة ضمن اللوائح النافذة.
متوسط	3	0.529	0.981	2.647	2 يتم تشجيع أساليب التدريس المطبقة والنابعة من إستراتيجية التعليم علي التفاعل المستمر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والطلاب فيما بينهم
منخفض	4	0.518	0.988	2.588	3 الملائمة بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل.
متوسط	2	0.553	0.89	2.765	4 أن يحتوي البرنامج علي مجالات التعلم الذاتي.
متوسط		0.544	0.825	2.721	المتوسط العام

يلاحظ في الجدول (7) أعلاه أن الفقرات 1، 2، 4 والمتوسط العام قد تحصلت على مستوى متوسط، في حين أن الفقرة الثالثة (الملائمة بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل) قد تحصلت على أدنى مستوى (منخفض) حيث تم طرح هذه الفقرة للسؤال مباشرة عن البرامج التعليمية وملائمتها لمتطلبات سوق العمل وبأهمية نسبية 52٪ تقريبا .

#### الشؤون الطلابية:

تم تقسيم هذا المعيار إلى عدد (4) فقرات ، والجدول (8) يبين الإجابات المتحصل عليها من عينة الدراسة بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب ومستوي كل فقرة من فقرات البعد.

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاهمية النسبية والترتيب ومستوي الفقرات لبعده الشؤون الطلابية

مستوى الفقرة	الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية الشؤون الطلابية
متوسط	2	0.529	1.152	2.647	1 سياسات القبول تتناسب مع القدرة الاستيعابية للبرنامج التعليمي .
عالي	1	0.682	1.258	3.412	2 العاملون في قسم الدراسة المسؤولون عن إدخال البيانات وتحديث سجلات الطلاب

مستوى الفقرة	الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية الشؤون الطلابية
منخفض	3	0.518	0.925	2.588	3 لدي إدارة البرنامج آليات لاكتشاف الطلاب المتميزين في الدراسة وذوي المواهب في الأنشطة الفنية والثقافية والرياضية .
منخفض	4	0.4	0.696	2	4 توجد إدارة برامج خاصة لرعاية الطلاب المتفوقين وذوي المواهب لدعمهم ورعايتهم مادياً ومعنوياً
متوسط		0.532	0.738	2.662	المتوسط العام

### تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الأولى لهذه الدراسة بعبارة "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي بجامعة بنغازي وفروعها - متمثلة في تطبيق بعض معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - متطلبات سوق العمل"، ولاختبار هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية فقد تم اللجوء إلى اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test، على اعتبار أن القيمة الاختباريه للمقياس ليكارت 3 والذي يمثل نقطة القطع ( $H_0: \mu < 3$   $H_1: \mu \geq 3$ )، وفي سياق آخر فقد تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية الأولى إلى الفرضيات الفرعية بناء على بعض معايير الاعتماد البرامجي للدراسات الجامعية - أعضاء هيئة التدريس والبرنامج التعليمي والشؤون الطلابية - وهي على النحو التالي:

**الفرضية الفرعية الأولى:** "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي بجامعة بنغازي وفروعها - متمثلة في تطبيق مؤشرات أعضاء هيئة التدريس كأحد معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - متطلبات سوق العمل"

**الفرضية الفرعية الثانية:** "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي بجامعة بنغازي وفروعها - متمثلة في تطبيق مؤشرات البرنامج التعليمي كأحد معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - متطلبات سوق العمل"

**الفرضية الفرعية الثالثة:** "لا تلائم مخرجات التعليم العالي المحاسبي بجامعة بنغازي وفروعها - متمثلة في تطبيق مؤشرات الشؤون الطلابية كأحد معايير الاعتماد البرامجي الخاص بالدراسات الجامعية - متطلبات سوق العمل"

جدول رقم (9) اختبار (t) لعينة واحدة مستقلة لأبعاد الدراسة

بيان المعايير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	قيمة الدلالة
اعضاء هيئة التدريس	34	2.8824	.82626	20.341	33	.000
البرنامج التعليمي	34	2.7206	.82518	19.224	33	.000
الشؤون الطلابية	34	2.6618	.73825	21.024	33	.000
المتوسط العام	34	2.7549	.73080	21.981	33	.000

من خلال ما تم توصلت إليه الدراسة من نتائج موضحة بالجدول (6 و 7 و 8) بالإضافة إلى الجدول رقم (9) والتي توضح أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة (المعايير) - أعضاء هيئة التدريس والبرنامج التعليمي والشؤون الطلابية -، وعليه فإن الأبعاد الأول والثاني والثالث والمتوسط العام تقع ضمن المستوى المتوسط حسب التصنيف بجدول (5)، ولكن قيمة المتوسط الحسابي لكل بعد كانت أقل من المتوسط الافتراضي كما أن قيمة الدلالة لكل منهما أقل من مستوى المعنوي 5٪، وبالتالي ترفض لا الفرضية الرئيسية الصفرية الأولى والفرضيات الصفرية الفرعية.

### تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الثانية لهذه الدراسة بعبارة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حيال ملائمة مخرجات التعليم العالي المحاسبي بمتطلبات سوق العمل بجامعة بنغازي وفروعها والتي تعزي إلى العوامل الديموغرافية للدراسة". وتنقسم هذه الفرضية إلى أربعة فرضيات فرعية على حسب الخصائص الشخصية (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، الخبرة في مجال التدريس، الخبرة في مجال البحث العلمي)، والاختبار الذي قد يكون ملائم في مثل هذه الحالات هو اختبار تحليل التباين الاحادي (ONE WAY ANOVA)، والجدول رقم (10) المبين أدناه يوضح نتائج الاختبار.

ويتبين من الجدول (10) المبين أدناه قياس الفروق ذات الدلالة المعنوية بين آراء المشاركين (المستقصي منهم) حول متغيرات الدراسة (البرنامج التعليمي، أعضاء هيئة التدريس، الشؤون الطلابية) والتي تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، الخبرة التدريسية، الخبرة في مجال البحث العلمي)، ومن خلال اختبار تحليل التباين الاحادي يمكن استخلاص ان اغلب قيم الدلالة أقل من مستوى المعنوية وعددها 13 من أصل 16 مشاهدة، وبالتالي يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المشاركين بسبب المتغيرات الديموغرافية باستثناء أعضاء هيئة التدريس والشؤون الطلابية والمتوسط العام في متغير الدرجة العلمية والتي اظهرت انه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم، واجمالاً يمكن التأكيد بأنه - بناء على اختبار تحليل التباين الاحادي - لا ترفض الفرضية الصفرية الثانية وترفض الفرضية البديلة الثانية.

جدول رقم (10) تحليل التباين الاحادي لمتغيرات الدراسة بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية

الخبرة في البحث العلمي					الخبرة في التدريس					الدرجة العلمية					المؤهل العلمي						
Sig.	F	متوسط الدرجات	df	مجموع الدرجات	Sig.	F	متوسط الدرجات	df	مجموع الدرجات	Sig.	F	متوسط الدرجات	df	مجموع الدرجات	Sig.	F	متوسط الدرجات	df	مجموع الدرجات		
.000	16.708	3.928	4	15.712	.000	8.531	3.045	4	12.179	.087	2.649	1.644	2	3.288	.023	5.682	3.397	1	3.397	بين المجموعات	هيئة
		.235	29	6.818			.357	29	10.350			.621	31	19.241			.598	32	19.132	داخل المجموعات	التدريس
			33	22.529				33	22.529				33	22.529				33	22.529	المجموع	
.000	12.943	3.601	4	14.403	.000	6.896	2.738	4	10.954	.019	4.484	2.521	2	5.042	.000	15.968	7.480	1	7.480	بين المجموعات	البرنامج
		.278	29	8.068			.397	29	11.517			.562	31	17.429			.468	32	14.990	داخل المجموعات	التعليمي
			33	22.471				33	22.471				33	22.471				33	22.471	المجموع	
.002	5.331	1.905	4	7.621	.009	4.155	1.638	4	6.552	.682	.387	.219	2	.438	.002	10.938	4.581	1	4.581	بين المجموعات	الشؤون
		.357	29	10.365			.394	29	11.433			.566	31	17.547			.419	32	13.404	داخل المجموعات	الطلابية
			33	17.985				33	17.985				33	17.985				33	17.985	المجموع	
.000	13.879	2.894	4	11.577	.000	7.560	2.249	4	8.996	.117	2.302	1.139	2	2.279	.001	12.729	5.015	1	5.015	بين المجموعات	المتوسط
		.209	29	6.047			.298	29	8.628			.495	31	15.345			.394	32	12.609	داخل المجموعات	العام
			33	17.624				33	17.624				33	17.624				33	17.624	المجموع	



## الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إجمالاً وفي جوانبها الميدانية والتحليلية إلى أن التعليم المحاسبي بجامعة بنغازي ومن خلال ما تقدمه أقسام المحاسبة كانت ملائمتها لمتطلبات سوق العمل بمستوى متوسط وبنسبة 55% وهي أقل من المتوسط الافتراضي، وعليه يمكن القول بأن مخرجات التعليم المحاسبي لا تلائم متطلبات سوق العمل في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك كانت إجابة الفقرة الثالثة (الملائمة بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل) من البعد الثاني البرنامج التعليمي كسؤال مباشر عن الملائمة بين المتغيران كانت في مستوى منخفض وبنسبة 52% تقريباً، وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة (عبدالله، 2016)، واختلف مع دراسات سابقة أخرى (بن صالح، 2014).

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولية التي اهتمت بمدى ملائمة التعليم المحاسبي لمتطلبات سوق العمل في جامعة بنغازي، وبالتالي اقتضت هذه الدراسة على أقسام المحاسبة في جامعة بنغازي وفروعها فقط نظراً لصعوبة الانتقال بين الجامعات الليبية في ظل الظروف الأمنية الحالية ونقص السيولة وضيق الوقت، جلها من التحديات التي واجهت هذه الدراسة، كما تم إجراء هذه الدراسة بناء على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعة بنغازي وفروعها، وبناء عليه يمكن تبني دراسات مستقبلية بنفس موضوع الدراسة ولكن في جامعات ليبية أخرى وتخصصات مختلفة، ومن وجهات نظر متباينة مثل أرباب العمل والطلاب.

## المراجع

### قائمة المصادر العربية

- 1 . اغنيه، صالح عبد الجليل و فيصل عبدالسلام الحداد (2016) جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وأثرها في تطوير المحتوى التدريسي بأقسام المحاسبة "دراسة تحليلية تطبيقية على جامعة سرت"، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، (IACQA 2016)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - السودان، 9 - 11/2/2016.
- 2 . بن صالح، عبد الله سليمان (2014) تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد - جمهورية العراق، 16 - 17 ابريل 2014
- 3 . زوبي، أكرم علي و عبد الله كريم الفارسي و يوسف محمد القماطي (2017) تقييم جهود ضمان الجودة بجامعة بنغازي للإيفاء بمتطلبات بعض معايير الاعتماد المؤسسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي، (IACQA 2017)، جامعة اسويوط - جمهورية مصر العربية، 20 - 22/2/2017.
- 4 . الطائي، يوسف جحيم وهاشم فوزي دباس العباد (2008) إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 5 . الطيب، مصطفى عبد العظيم، (2011) ضمان جودة التعليم العالي في ليبيا (المعايير- المقترحات)، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي) جامعة مصراته، ليبيا.

- 6 . عبدالله، عبدالرحيم الشاذلي يحيى (2016) تطبيق مدخل الأخطاء الصفريّة في البحث العلمي لضمان الجودة والريادة في تلبية حاجات المجتمع، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، (IACQA 2016)، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا - السودان، 9 - 2016/2/11.
- 7 . العزواي، منتهي عبد الزهرة، (2016)، تأثير مؤشرات الاعتماد الأكاديمي للجودة على الأداء الجامعي من وجهة نظر التدريسيين في كلية الإدارة و الإقتصاد بالجامعة المستنصرية، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، كلية التربية جامعة المستنصرية.
- 8 . العضاضي، سعيد بن علي (2011)، معونات تطبيق الإدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني جامعة القدس المفتوحة، جنين.

### قائمة المصادر الأجنبية

1. Abayadeera, N. and K. Watty (2014), "The expectation-performance gap in generic skills in accounting graduates: Evidence from Sri Lanka," Asian review of accounting **22**(1): 56-72.
2. Abdulla, A.-M., K. Naser and M. Saeid (2014), "Employability factors of business graduates in Kuwait: Evidence from an emerging country," International Journal of Business and Management **9**(10): 49.
3. Ahmad, N. S. and S. S. Gao (2004), "Changes, problems and challenges of accounting education in Libya," Accounting Education **13**(3): 365-390.
4. Amernic, J. and R. Craig (2004), "Reform of Accounting Education in the Post-Enron Era: Moving Accounting 'Out of the Shadows'," Abacus **40**(3): 342-378.
5. Apostolou, B., J. W. Dorminey, J. M. Hassell and J. E. Rebele (2015), "Accounting education literature review (2013–2014)," Journal of Accounting Education **33**(2): 69-127.
6. --- (2016), "Accounting education literature review (2015)," Journal of Accounting Education **35**: 20-55.
7. --- (2017a), "Accounting education literature review (2016)," Journal of Accounting Education **39**: 1-31.
8. --- (2017b), "Analysis of trends in the accounting education literature (1997–2016)," Journal of Accounting Education **41**: 1-14.
9. Apostolou, B., J. W. Dorminey, J. M. Hassell and S. F. Watson (2013), "Accounting education literature review (2010–2012)," Journal of Accounting Education **31**(2): 107-161.
10. Asonitou, S. (2015), "Employability skills in higher education and the case of Greece," Procedia-Social and Behavioral Sciences **175**: 283-290.

11. Blumberg, B., D. R. Cooper and P. S. Schindler (2005), Business research methods, London, McGraw-Hill.
12. Buzied, M. M. (1998). Enterprise accounting and its context of operation: the case of Libya, Durham University.
13. Cahan, S., W. Zhang and D. Veenman (2011), "Did the Waste Management Audit Failures Signal Lower Firm-Wide Audit Quality at Arthur Andersen?," Contemporary Accounting Research 28(3): 859-891.
14. Coglianese, C. (2007), "Legitimacy and corporate governance," Del. J. Corp. l. 32: 159.
15. Haug, G. (2003), "Quality Assurance/Accreditation in the Emerging European Higher Education Area: a possible scenario for the future," European Journal of Education 38(3): 229-241.
16. Johnson, H. T. and R. S. Kaplan (1987), Relevance Lost: The rise and Fall of Management Accounting, Boston, Harvard Business School Press
17. Kaplan, R. S. (1984), "The Evolution of Management Accounting," The Accounting Review 59(3): 390-418.
18. Maatoug, A. G. S. (2014), "Accounting Education in Libya."
19. Nelson, K. K., R. A. Price and B. R. Rountree (2008), "The market reaction to Arthur Andersen's role in the Enron scandal: Loss of reputation or confounding effects?," Journal of Accounting and Economics 46(2-3): 279-293.
20. Saunders, M., P. Lewis and A. Thornhill (2007), Research Methods for Business Students, Edinburgh, Person Education Limited
21. Scapens, R. (1991), Management Accounting: a review of recent developments, Basingstoke, Macmillan, 2nd ed.
22. Scapens, R. W. (1985), Management accounting : a review of contemporary developments, Basingstoke, Macmillan
23. Shareia, B. (2010). The Libyan accounting profession: Historical factors and economic consequences. Sixth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference.
24. Tamtam, A., F. Gallagher, S. Naher and A.-G. Olabi (2011), "Higher education in Libya, system under stress," Procedia-Social and Behavioral Sciences 29: 742-751.
25. Van Damme, D. (2004), "VIII. Standards and Indicators in Institutional and Programme Accreditation in Higher Education: A Conceptual Framework and a Proposal," Studies on Higher Education: 127-159.
26. Watty, K. (2005), "Quality in accounting education: what say the academics?," Quality assurance in education 13(2): 120-131.

- 
27. Zoubi, A. and A. Alkizza (2015). The relevance of management accounting: whether lost or regained? 1st Cairo University International Conference on Accounting (CUICA). Cairo Egypt
28. Zoubi, A. A. M. (2011). The processes of management accounting change in Libyan privatised companies: an institutional perspective. Durham Business School. Durham, Durham University. **PhD**.

الانحراف	المتوسط	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية اعضاء هيئة التدريس
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1.15161	2.6471	17.6	6	29.4	10	29.4	10	17.6	6	5.9	2	يتوفر بالمؤسسة دليل يتضمن واجبات وحقوق أعضاء هيئة
.97746	2.8824	5.9	2	35.3	12	23.5	8	35.3	12			تراعي المؤسسة المؤشرات الكمية بهذا الدليل والمتعلقة
.92499	2.4118	11.8	4	47.1	16	35.3	12	0	0	5.9	2	توجد خطط وبرامج واضحة لتطوير أعضاء هيئة التدريس
.98835	3.5882			17.6	6	23.5	8	41.2	14	17.6	6	أن يكونوا أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءة في
.82626	2.8824											المتوسط العام

الانحراف	المتوسط	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية البرنامج التعليمي
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1.09447	2.8824	5.9	2	41.2	14	17.6	6	29.4	10	5.9	2	يتم اختيار منسق البرنامج (القسم أو الشعبة) بناء علي
.98110	2.6471	11.8	4	35.3	12	29.4	10	23.5	8	0	0	يتم تشجيع أساليب التدريس المطبقة والنابعة من
.98835	2.5882	11.8	4	41.2	14	23.5	8	23.5	8	0	0	الملائمة بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل.
.88963	2.7647			47.1	16	35.3	12	11.8	4	5.9	2	أن يحتوي البرنامج علي مجالات التعلم الذاتي.
.82518	2.7206											المتوسط العام

الانحراف	المتوسط	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية الشؤون الطلابية
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1.15161	2.6471	17.6	6	35.3	12	11.8	4	35.3	12			سياسات القبول تتناسب مع القدرة الاستيعابية للبرنامج
1.25813	3.4118	5.9	2	23.5	8	17.6	6	29.4	10	23.5	8	العاملون في قسم الدراسة المسؤولون عن إدخال البيانات
.92499	2.5882	5.9	2	47.1	16	35.3	12	5.9	2	5.9	2	لدي إدارة البرنامج آليات لاكتشاف الطلاب المتميزين في
.69631	2.0000	23.5	8	52.9	18	23.5	8					توجد إدارة برامج خاصة لرعاية الطلاب المتفوقين وذوي
.73825	2.6618											المتوسط العام